

القسم الأول: نظرة عامة على الأداء الإقتصادي والمالي (تابع)

بيان ربع سنوي				بيان سنوي				
يونيو-٢٠٠٨*	مارس-٢٠٠٨	ديسمبر-٢٠٠٧	سبتمبر-٢٠٠٧	يونيو-٢٠٠٨	يونيو-٢٠٠٧	يونيو-٢٠٠٦	يونيو-٢٠٠٥	يونيو-٢٠٠٤
هـ. ملخص الدين العام المحلي								
(بالمليون جنيه، رصيد نهاية الفترة) ^{١/}								
١- إجمالى الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة ^{٢/}								
٦٣٩.٧٧٢	٦٣٢.٥٨٦	٦٢١.٥٩٧	٦٠٧.٣٣٠	٥٩٩.٦٠٣	٥٩١.٠٠١	٥٥٤.٨٣٧	٥٤٣.٨٩٣	٤٥٦.٤٥٢
(٥,٣)				(١,٥)	(٦,٥)	(٢,٠)	(١٩,٢)	(١٩,٧)
١٢٧.١٩٢	١٢٠.٧٣٥	١١٩.٤٤٢	١١٥.٣٦٨	١٢٠.٩٠٤	١١٢.٨٢٩	١٠٩.٩٤٨	١٥٣.٣٨٥	١٢٩.٥١٤
(١٠,٢)				(٧,٢)	(٢,٦)	(٢٨,٣)	(١٨,٤)	(٢٩,٨)
٥١٢.٥٨٠	٥١١.٨٥١	٥٠٢.١٥٥	٤٩١.٩٦٢	٤٧٨.٦٩٩	٤٧٨.١٧٢	٤٤٤.٨٨٩	٣٩٠.٥٠٨	٣٢٦.٩٣٨
(٤,٢)				(٠,١)	(٧,٥)	(١٣,٩)	(١٩,٤)	(١٦,١)
٥٥١.٧٧٥	٥٣٦.٢٢٠	٥١٩.٣١٢	٥٠٣.٣٤٦	٥١٢.٠٧٦	٤٨٦.٢٤١	٤٤٤.٤٥٦	٤٥٠.٩٦٣	٣٧٤.٩٤٦
(٩,٦)				(٥,٣)	(٨,٢)	(-٠,٣)	(٢٠,٣)	(١٩,٧)
١٣٢.٤١٩	١٢٤.٩٠٤	١٢٢.٤٤٦	١٢٠.١٠٥	١٢٦.٥٥٣	١١٦.٩٦٦	١١٧.٢٤٧	١٧٣.٦٩٨	١٤٧.٨٣٧
(١٠,١)				(٨,٢)	(-٠,٢)	(-٣٢,٥)	(١٧,٥)	(٢٢,٦)
٤١٩.٥٥٦	٤١١.٣١٦	٣٩٦.٨٦٦	٣٨٣.٢٤١	٣٨٥.٥٢٣	٣٦٩.٢٧٧	٣٣٢.٢٠٩	٢٧٧.٢٦٥	٢٢٧.١٠٩
(٩,٥)				(٤,٤)	(١١,٢)	(١٩,٨)	(٢٢,١)	(١٧,٩)
٥٦٩.٨١٦	٥٥٧.٨٣٠	٥٣٦.٩٦٢	٥١٣.٢٥٨	٥٣٦.٦٢٧	٤٩٣.٨٧٩	٤٧٠.٢٦٤	٤٦٩.٠٣٩	٣٨٨.٣٧٧
(١١,٠)				(٨,٧)	(٥,٠)	(٠,٣)	(٢٠,٨)	(٢٠,٢)
١٥٠.٣٩٤	١٤٧.٢١٣	١٤٢.٤٢٩	١٣٧.٣٧٤	١٥٠.٥٠١	١٣٠.٦٠٥	١٣٧.٣٣٢	١٨٧.٤٦٧	١٦١.١٠٢
(٩,٥)				(١٥,٢)	(٤,٩)	(-٢٦,٧)	(١٦,٤)	(٢٤,١)
٤١٩.٤٢٢	٤١٠.٦١٧	٣٩٤.٥٣٣	٣٧٥.٨٨٤	٣٨٦.١٢٦	٣٦٣.٢٧٤	٣٣٤.٩٣٢	٢٨١.٥٧٢	٢٢٧.٢٧٥
(١١,٦)				(٦,٣)	(٩,١)	(١٨,٢)	(٢٣,٩)	(١٧,٥)
٢- إجمالى الدين المحلي للحكومة العامة ^{٣/}								
الودائع ^{٤/}								
٣٢.٤٨١	٣٤.٥١٦	٣٢.٨٤٠	٣١.٩٢٤	٣٣.٨٩٣	٢٩.٨٩٨	٢٩.٥٩٣	٢٨.٩٤٩	٢٩.٨٧٢
٢٥.٩٦٤	٢١.٨٣٤	٢١.٢٥١	٢٠.٨٧٤	٢١.٦٤١	١٩.٤٩٢	١٨.٨٦٥	١٨.٢٣١	١٨.٩٦٥
٦.٥١٧	١٢.٦٨٢	١١.٥٨٩	١١.٠٥٠	١٢.٢٥٢	١٠.٤٠٦	١٠.٧٢٨	١٠.٧١٨	١٠.٩٠٧
٣- إجمالى الدين العام المحلي ^{٥/}								
الودائع ^{٦/}								
١٥٠.٢٩٣	١٤٧.٢١٣	١٤٢.٤٢٩	١٣٧.٣٧٤	١٥٠.٥٠١	١٣٠.٦٠٥	١٣٧.٣٣٢	١٨٧.٤٦٧	١٦١.١٠٢
١٠.٦٦٣	٣٢.٣٨٥	١٨.٦٦٣	١٠.٦٦٦	٥٢.٤٣٥	٤٧.٦٣٩	٥٣.٠٤٩	٣٨.٠٩٨	٣٧.٦١١
٤.٦٦٣	٦.٠٩٨	٣.٧١٩	٢.٠٣٢	٧.٥٦٩	٧.٠٨٦	٦.٥٠٣	٧.٣٣٥	٧.٤١١
٤- إجمالى الدين العام الخارجي								
٦٣,٥%	٧٠,٦%	٦٩,٣%	٦٧,٧%	٦٦,٩%	٧٩,٤%	٨٩,٨%	١٠١,٠%	٩٤,١%
٥٠,٩%	٥٧,١%	٥٦,٠%	٥٤,٩%	٥٣,٤%	٦٤,٢%	٧٢,٠%	٧٢,٥%	٦٧,٤%
٥٤,٧%	٥٩,٩%	٥٧,٩%	٥٦,١%	٥٧,١%	٦٥,٣%	٧٢,٨%	٨٣,٧%	٧٧,٣%
٤١,٦%	٤٥,٩%	٤٤,٣%	٤٢,٧%	٤٣,٠%	٤٩,٦%	٥٣,٨%	٥١,٥%	٤٦,٨%
٦٦,٥%	٦٢,٢%	٥٩,٩%	٥٧,٣%	٥٩,٩%	٦٦,٣%	٧٦,١%	٨٧,١%	٨٠,٠%
٤١,٦%	٤٥,٨%	٤٤,٠%	٤١,٩%	٤٣,١%	٤٨,٨%	٥٣,٩%	٥٢,٣%	٤٦,٨%
١٧,٦%	٢١,٠%	٢٠,٢%	٢٠,٢%	٢٠,١%	٢٢,٨%	٢٧,٦%	٣١,١%	٣٨,٢%
١٤,٠%	١٣,٣%	١٣,٠%	١٣,٢%	١٢,٩%	١٤,٩%	١٧,٦%	١٩,٦%	٢٤,٣%

ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) /٨

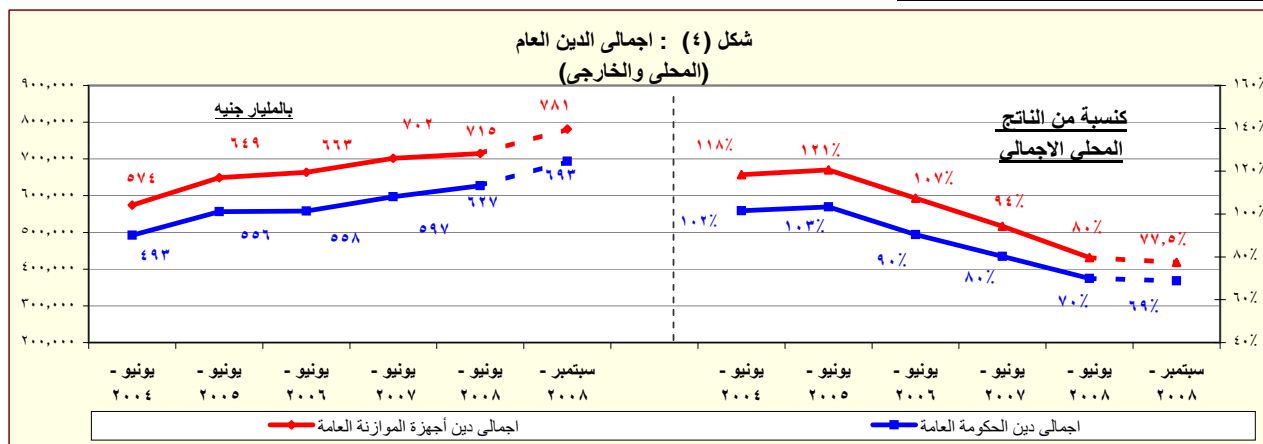
١/ إجمالى الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة
٢/ صافى الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة
٣/ إجمالى الدين المحلي للحكومة العامة
٤/ صافى الدين المحلي للحكومة العامة
٥/ إجمالى الدين العام المحلي
٦/ إجمالى الدين الخارجي
٧/ صافى الدين العام المحلي
٨/ إجمالى الدين الخارجي

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزى المصرى.

() معدل النمو عن العام السابق.

* مبدئى.

- ١/ تعكس البيانات رصيد الدين المحلي لثلاث مستويات تجميعية هي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة الدين المحلي للمجموع للحكومة العامة و الدين العام المحلي للمجموع. يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى ووحدات الإدارة المحلية و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الإستثمار القومى و صناديق التأمين الإجتماعى. أما عن الدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي للمجموع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الإقتصادية.
- ٢/ يمثل المديونية المستحقة على أجهزة الموازنة العامة (وحدات الجهاز الإدارى ووحدات الإدارة المحلية و الهيئات الخدمية).
- ٣/ يمثل رصيد الدين المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الإستثمار القومى و صناديق التأمين الإجتماعى بعد إستبعاد المديونيات و العلاقات الداخلية فيما بين القطاعات الثلاثة و التي تتمثل فى إقتراض أجهزة الموازنة العامة من بنك الإستثمار القومى و سندات وزارة المالية لدى صناديق التأمين الإجتماعى و بنك الإستثمار القومى و سندات التأمين الإجتماعى و أخيراً إقتراض بنك الإستثمار القومى من صناديق التأمين الإجتماعى.
- ٤/ يمثل رصيد الدين المستحق على الحكومة العامة و الهيئات الإقتصادية بعد إستبعاد إقتراض الهيئات الإقتصادية من بنك الإستثمار القومى و إقتراض أجهزة الموازنة من الهيئات الإقتصادية.
- ٥/ ودائع الحكومة العامة و الهيئات الإقتصادية بعد إستبعاد ودائع صناديق التأمين الإجتماعى و إقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الإقتصادية.
- ٦/ قام البنك المركزى المصرى بمراجعة أساس توييب الدين الخارجى اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة توييب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لاصفاى حركة الإقتراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة فقد تم إعادة توييب الدين المعاد إقتراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التوييب الجديد.
- ٧/ البيان الربع سنوى لخدمة الدين الحكومى يعكس التدفقات التراكمية لخدمة الدين منذ بداية العام المالى .
- ٨/ تم استخدام القيمة المتوقعة للناتج المحلي الإجمالى لعام ٢٠٠٩/٠٨ و التي تبلغ ١٠٠٨ مليار جنيه. كما قامت وزارة التنمية الإقتصادية بمراجعة تقديرات حجم الناتج المحلي الإجمالى لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ليصبح ٨٩٦٥ مليار جنيه مقارنة بتقدير سابق بلغ ٨٧٠٠ مليار جنيه. وكذا مراجعة قيمة الناتج المحلي لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ليصل إلى ٧٤٤٨ مليار جنيه مقابل ٧٣١٢ مليار جنيه فى السابق. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التنمية الإقتصادية لم تشر أى تعديلات بخصوص تقديرات حجم الناتج المحلي للعام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حتى تاريخه.



المصدر: وزارة المالية - البنك المركزى المصرى.